

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٠١٧ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٨ يوليو لسنة ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛
وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛
وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية
رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنشاء محاكم الأسرة ؛
وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ المتضمن تعيين مقار
محاكم الأسرة ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية ؛
وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠١٣/١١/٩ ؛
وعلى كتاب السيد الأستاذ المستشار مدير النيابة المؤرخ ٢٠١٣/١١/١٠ ؛
وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛
قرر:

(المادة الأولى)

- إلغاء القرار الوزارى رقم ٦٩٦٥ لسنة ٢٠١٣ المؤرخ ٢٠١٣/٩/١٠ فيما تضمنه
فى مادته (الثالثة والرابعة والخامسة) بشأن نقل مقار نيابات (مركز ملوى الجزئية -
قسم ملوى الجزئية - نيابتي مركز وقسم ملوى لشئون الأسرة «مال ونفس»).

(المادة الثانية)

نقل مقر نيابتي مركز ملوى الجزئية ، ومركز ملوى لشئون الأسرة «مال ونفس» ومأمورية استئناف ملوى ، التابعتين لنيابة جنوب المنيا الكلية ، إلى الطابق الأول بمقر الإدارة البيطرية بملوى ، والوحدة السكنية المخصصة لطبيب الوحدة البيطرية بملوى الكائنتين ببندر ملوى بجوار إدارة ملوى - طريق ملوى / الشيخ حسين - محافظة المنيا ، بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الثالثة)

نقل مقر نيابتي قسم ملوى الجزئية ، وقسم ملوى لشئون الأسرة «مال ونفس» إلى استراحة مفتش رى الإقليم ، والدور الأرضى بمبنى مصلحة الميكانيكا والكهرباء الكائنين ببندر ملوى - شارع تفتيش الرى بجوار شونة بنك التنمية والائتمان الزراعى - خلف محطة سكك حديد ملوى - محافظة المنيا ، بدلاً من مقرهما الحاليين .

(المادة الرابعة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠١٣/١١/١٦

صدر فى ٢٠١٣/١١/١٤

وزير العدل

المستشار/ عادل عبد الحميد